الحوار يستأنف اليوم وتخفيف الاجراءات الامنية في وسط بيروت التجاري ولبنانية مزارع شبعا محور الخلاف .. وبحث عن صيغة توفيقية

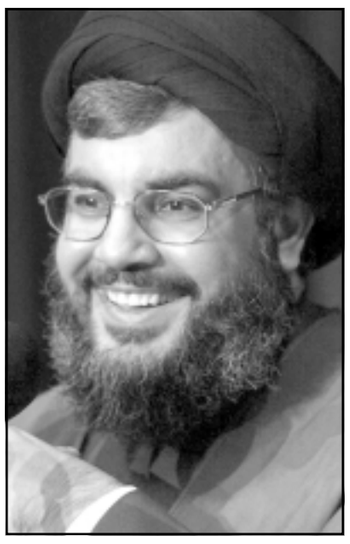
حسن نصر الله

فؤاد السنيورة

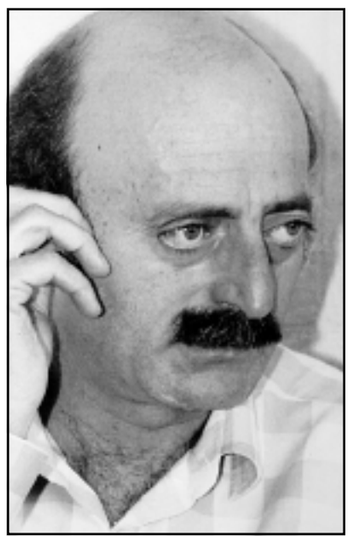
وليد جنبلاط

بيروت ـ «القدس العربي»
من سعد الياس:

يعود القادة اللبنانيون الى طاولة الحوار اليوم بعد إرجائه من يوم الثلاثاء الفائت على خلفية انسحاب الامين العام لحزب الله نصرالله احتجاجاً على مواقف رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط في الولايات المتحدة الامريكية من موضوع لبنانية مزارع شبعا وتمثيله على الطاولة من قبل وزير الاعلام غازي العريضي بدلاً من مشاركته الشخصية. غير أن العودة الى الحوار اليوم التي ستكون على مستوى الباب الاول لن ترافقها اجراءات امنية مشددة كما الحال في السابق حيث إشتكى اصحاب المطاعم والمؤسسات السياحية في وسط بيروت التجاري مما ألحقه اقفال المدينة من خسائر مادية، وعلى هذا الاساس صدر قرار عن رئيس مجلس النواب نبيه بري بالسماح لاصحاب هذه المؤسسات بمزاولة اعمالهم.

ويعلّق اللبنانيون آمالاً على المؤتمرين اليوم للخروج بصيغة توافق على بعض بنود الحوار علماً أنه بعد الاجماع على بند الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري تمّ نوع من الاتفاق على طريقة التعامل مع السلاح الفلسطيني. وتبقى قضية مزارع شبعا القضية الخلافية الرئيسية. ولكن تردد أن هناك في الكواليس مناقشة لصيغة تزاوج بين مختلف وجهات النظر تقضي بالاعتراف بلبنانية مزارع شبعا والطلب من الامم المتحدة وسورية مساعدة الحكومة اللبنانية على تكريس هذه الهوية اللبنانية.

ويترقّب الجميع ما سيكون عليه موقف النائب جنبلاط الذي كان أعلن أنه سيحمل معه الى الحوار خرائط ومعطيات تعزز وجهة نظره من لا لبنانية المزارع، وأنه سيدلي بموقفه على الطاولة بعد اتصالات أجريت معه للتخفيف من حدة الاحتقان السياسي.

وفي وقت تبلغ الرئيس بري مزيداً من الدعم الدولي والعربي لمبادرته الحوارية من خلال زيارة قام بها الى عين التينة السفير الفرنسي برنارد إيميه والسفير السعودي عبد العزيز خوجا، أفيد عن زيارة خاطفة قام بها الى العاصمة اللبنانية السبت الفائت نجل الرئيس المصري جمال حسني مبارك من دون تُعرف اهدافها. وفيما ذُكر ان مبارك التقى رئيس كتلة المستقبل النائب سعد الحريري أوضح مصدر دبلوماسي عربي لـ«القدس العربي» أن «الزيارة كانت خاصة وليس لها بعد سياسي، ولم يتخللها لقاء مع الحريري».

في غضون ذلك، لم يرَ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة «بديلاً من الحوار لان لبنان يمثل صيغة فريدة لا وجود لها في العالم»، مشدداً على «ان لا خيار امام اللبنانيين الا هذا الطريق». وأوضح انه «اذا لم نتفق اليوم فسنتفق بعد شهر او سنة، انما الكلفة ستكون أكبر»، وقال «لو اننا بادرنا الى هذه الخطوات، لكنا وفرنا على اللبنانيين الاكلاف المعنوية والمادية وفرصاً للمستقبل، اضافة الى الاكلاف التي يدفعها شبابنا من خلال الهجرة». واشار الى «أن كل الامور قابلة للسير بها الا الحرية والسيادة ولا تنازل عنهما»، وقال «الجميع مدرك حساسية المرحلة والمحبون يضغطون في اتجاه المتابعة».

ورأى البطريرك الماروني الكاردينال نصرالله صفير «أن التضامن مطلوب عندنا اكثر من اي وقت مضى، لاستئناف الحوار الذي علق عليه اللبنانيون آمالا كبيرة، فعسى الا يخيب هذه الآمال الذين انتدبهم الشعب لتولي المسؤوليات الكبيرة». اما نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم فردّ على مواقف جنبلاط بقوله «من غيّر رأيه بلبنانية مزارع شبعا بعد أن دافع عن لبنانيتها لسنوات ولسنوات لم يبحث عن جغرافية ولا عن قانونية مزارع شبعا، هو اختار خياراً سياسياً آخر، أختار خياراً ثم بحث بعده عن المقومات التي تساعد لدعم هذا الخيار فتبين له أن التشكيك بلبنانية مزارع شبعا تساهم في خياره السياسي، من هنا لم نتصد للدفاع عن لبنانيتها فهذا أمر منته بالنسبة إلينا، وهذا البعض لو أتيناه بكل الخرائط والأدلة والإثباتات، فإنه لن يقتنع بلبنانية مزارع شبعا لأنه لا يبحث عن القناعة الجغرافية والقانونية بل يبحث عن علّة وعن سبب ليقف في المقلب الآخر وليرفض تحرير مزارع شبعا بالمقاومة».

هل السبب صورة نصرالله وبري أم سرقة المازوت؟

حادث غامض ترافقه روايتان لحزب الله ووزير الداخلية

■ بيروت ـ «القدس العربي» من سعد الياس: كاد حادث غامض أفيد أنه وقع على اوتوستراد الناعمة الدامور المؤدي الى الجنوب أن يعكّر الاجواء لاسيما أنه وضع في خانة اطلاق النار على شابين لأنهما يضعان على سيارة الفان صورة للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ورئيس حركة أمل الرئيس نبيه بري. وروى الشابان الجريحان أن سيارة هوندا مرّت بقربهما فجر أول من امس وأطلق من في داخلها النار عليهما لأنهما يضعان تلك الصورة. وأدى الحادث الى نوع من التوتر لأن المنطقة تقع ضمن نفوذ الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وحصل في ظل خلافات سياسية بين جنبلاط وحزب الله.

وعقد نائب حزب الله علي عمار مؤتمراً صحافياً سأل فيه: اذا كان هناك من يريد ايقاع الفتنة بين اللبنانيين أو الايقاع بالحوار الوطني وتفجيره عبر تفجير الشارع وتعريض حياة المواطنين في لبنان للخطر». لكن عمار لم يشأ «أن تكون الحادثة مسيّسة»، ورفض «توجيه اصابع الاتهام الى احد».

وبعد ساعات على وقوع الحادثة، قدّم وزير الداخلية بالوكالة احمد فتفت معطيات مختلفة فقال «ان حادث اطلاق النار حصل في منطقة الضاحية وليس في منطقة الدامور ـ الناعمة، وان الفان الذي سلم الى قوى الامن تبيّن انه لم يكن الفان الذي اطلق عليه النار»، واشار الى «ان المصابين كانا يقومان بعملية سرقة مازوت ولا وجود لاي خلفية سياسية للموضوع». اضاف «المؤسف ان البعض يتسرع في اطلاق المواقف ونحن على استعداد لأن تعطي القوى الامنية المعلومات الكافية، ولكن حتى انتهاء التحقيقات لا يجوز توجيه الاتهامات المتسرعة يمينا ويسارا».

ولفت رداً على سؤال الى «ان الفان الذي كان تلصق عليه الصور ليس هو عينه الذي أطلقت النيران عليه». وأشار الوزير فتفت «الى اتصالات جرت مع حزب الله للتروي في هذا الموضوع حتى انتهاء التحقيق، ولكن للأسف البعض تسرع وقد تعودنا في لبنان على ان القوى السياسية تتسرع في بعض الاحيان، وأعتقد ان في أجواء الحوار الوطني والتهدئة المطلوب من الجميع التروي وعدم الانجرار وراء الشائعات التي يستعملها البعض للجوء الى السياسيين ليغطي مخالفات معينة. البعض حاول ان يغطي جريمته بشبهة سياسية لايجاد مخرج من ورطته لا سيما وانه ألقي القبض عليه وهو يسرق».

جهود ثنائية لتهدئة الأزمة بين عمان ودمشق:

الصحافة الاردنية اوقفت الهجوم والسلطات السورية اكتفت بمنع الصحف المنتقدة من دخول اراضيها

عمان ـ «القدس العربي»:

رصدت خلال الـ48 ساعة الماضية محاولات من الطرفين الاردني والسوري لاحتواء او لمحاولة احتواء ازمة صامتة تحركت مؤخرا بعدما انتقد الرئيس السوري بشار الاسد علنا شعار «الاردن اولا»، فقد استمرت الحكومة الاردنية في صمتها الرسمي وامتنعت عن التعليق على الاحداث، فيما عاد بعض افراد طاقم السفارة الاردنية في دمشق الى عملهم مغادرين عمان بعد انتهاء التشاور.

وفي غضون ذلك تقدم الاردن خطوة كبيرة لاظهار عدم سعيه لاختلاق او افتعال ازمة مع الجانب السوري، اذ ارسل العاهل الاردني برقية تهنئة للرئيس السوري بمناسبة احد الاعياد في اليوم التالي للمؤتمر الذي هاجم فيه الاسد الشعار الاردني.

ورغم الانقادات الشديدة التي وجهتها الصحافة الاردنية للشخصيات الحزبية التي حضرت المؤتمر وصمتت على ما اعتبرته اساءة بحق الاردن مثل الدكتور اسحق الفرحان، الا ان الصحف الاردنية في اليومين التاليين وجهت باتجاه لعبة التهدئة مع النظام السوري بعد ان ردت بعض الصحف السورية بالمثل في نطاق لعبة دبلوماسية وسياسية مشتركة دفعت الصحف في البلدين للهجوم على بعضها البعض دون ان تتدخل المستويات الرسمية والسياسية.

وعلى العكس من اجواء التوتر حفلت الصحف الاردنية الصادرة امس الاحد بمقالات لا تحتوي على هجوم على النظام السوري، بقدر ما توضح مبررات ودوافع واسباب ردة الفعل التي حصلت لدى صحف عمان بعد الاساءة للشعار الاردني اولا. فقد نشرت صحيفة (الدستور) مقالا مطولا للكاتب باتر وردم لا يستهدف سورية بقصد اثارتها وانما يشرح خلفيات «شعار الاردن اولا». كما نشرت صحيفة «الغد» التي تصدرت الهجوم على النظام السوري الاسبوع الماضي مقالا اكثر ودا للكاتب الاسلامي سميح المعايطة يوضح فيه بان احدا في المملكة لا يملك الا التضامن مع سورية في وجه الهجمة التي تستهدفها ويشير الى ان الصحافة الاردني اغتاضت وعلقت على الاحداث فقط. وكانت الصحافة المحلية في عمان قد شنت هجوما غير مسبوق على النظام السوري اثر عبارة وردت في خطاب للرئيس بشار الاسد قال فيها «ان شعارات من طراز الاردن اولا قد تعني اسرائيل وامريكا ثانيا».

ورغم ان سورية رسميا لم تعتذر او توضح موقفها كما ان الحكومة الاردنية لم تطالب بالاعتذار علنا على الاقل، الا ان اصدقاء سورية وهم كثر في الوسط الاعلامي الاردني تبرعوا في حملة واسعة باتجاهين، الاول تعقيل الصحافة الاردنية وترشيد خطابها، والثاني شرح وجهة النظر السورية فيما قاله الاسد على اساس ان العبارة جاءت في سياق فقرة متكاملة يتحدث فيها عن خطورة الشعارات القطرية ولا يقصد بها الاردن اولا حصريا، واشار هؤلاء الى ان الرئيس بشار استخدم ايضا عبارة سورية اولا ومصر اولا في سياق النقد للشعار القطري على حساب الشعار القومي. ويبدو ان هذه التوضيحات ساندت سعي الحكومة الاردنية لتهدئة الازمة ولعدم السماح لها بالتفاعل الا ان الجانب السوري من جانبه ايضا اوقف في وقت متأخر فجر السبت حملة كانت منظمة على نطاق واسع للرد على الاستهدافات المفترضة للصحافة والاعلام في الاردن واكتفت سورية في الواقع وفق ما ترشح من معلومات باجراءات خفيفة من طراز حجب الصحف الاردنية التي هاجمت سورية لمدة يومين عن دخول الاراضي السورية. كما اضافت السلطات السورية اسماء جديدة في قائمة الصحافيين الاردنيين الممنوعين من دخولها وضمت هذه القائمة حديثا بعض الاسماء الاردنية من طراز وزير الاعلام السابق صالح القلاب ورئيس تحرير صحيفة «الغد» ايمن الصفدي.

ويحصل كل ذلك في سياق قناعة اردنية تفيد بان اي ازمة من اي نوع مع سورية الان ستقرأ بطريقة خاطئة ولن تكون مفيدة، مما منع المسؤولين الرسميين عن التعليق علنا على مجريات الاحداث فيما وعدت شخصيات سورية قريبة من مواقع القرار في دمشق اصدقاء اردنيين بضبط ايقاع الصحافة السورية بالمقابل على امل ان تنتهي المشكلة الحالية.

صحيفة سعودية: برامیرتز زار دمشق سراً ويمكن ان يكون التقى الأسد والشرع

الرياض ـ يو بي آي: نشرت صحيفة سعودية امس الأحد أن رئيس لجنة التحقيق الدولية باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري سيرج برامیرتز زار سورية سرا الخميس الماضي، وأن تكتما شديدا من قبل الطرفين فرض حول هذه الزيارة.

وأرجعت مصادر دولية متطابقة لصحيفة (الوطن) السعودية أسباب التكتم إلى أن «مقتضيات أي تحقيق تفرض اتباع التكتم وعدم الكشف عن أي من إجراءاته إلا في التقارير الرسمية، فكيف إذا كان هذا التحقيق دوليا، وفي جريمة حساسة يرتبط بها مصير منطقة بكاملها!».

ولم تستبعد المصادر احتمال «لقاء القاضي البلجيكي بالرئيس السوري بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع ومن طلب من شهود»، منوهة بأن «التقرير القادم لبرامیرتز سيكشف عن كثير من الأشياء، التي ستأتي بالتأكيد مختلفة ومغايرة لتقريري الرئيس السابق للجنة الدولية الألماني ديتليف ميليس».

وأكدت المصادر أن «برامیرتز خرج بانطباع جديد، بعد زيارته الثانية لسورية، وتوافقه مع قيادتها على كل أشكال وآليات التعاون، وخاصة السرية التي يحرص الطرفان عليها بشدة».

وأفادت المصادر أن «رئيس اللجنة الدولية بصدد وضع اللمسات الأخيرة لتقريره، استعدادا للتوجه به إلى نيويورك، وتقديمه للأمين العام للأمم المتحدة الأربعاء القادم».

المعلم ينتقد من موسكو كلا من اسرائيل والولايات المتحدة

واشنطن طلبت توضيحات من اسبانيا حول زيارة موراتينوس الى دمشق

■ مدريد ـ موسكو ـ اف ب: انتقد وزير الخارجية السوري وليد المعلم كلا من واشنطن واسرائيل لدى وصوله امس الى موسكو في زيارة مخصصة للبحث في تقرير الامم المتحدة حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري.

وتطرق المعلم ايضا الى ايران واعلن ان سورية «قلقة من الوضع بشأن البرنامج النووي الايراني».

وقال «اننا ندعو الى تفادي التهديدات لحل المشكلة النووية الايرانية وعدم انتهاج سياسة المكيالين».

وقال وزير الخارجية السوري ردا على سؤال لوكالة «ايتار ـ تاس» حول موقف سورية من تقرير الامم المتحدة «ان السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة اضافة الى احتلال اسرائيل يجعلان الوضع اكثر صعوبة».

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش استبعد اي «تسوية» حول المطالب المقدمة الى سورية في مقابلة نشرت الجمعة، رافضا ايضا امكانية ان تقبل واشنطن بان لا يتم المضي بالتحقيق الدولي في اغتيال الحريري الى النهاية في حال امتثلت دمشق للمطالب الامريكية والدولية بشأن العراق وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية.

واضاف المعلم ان سورية «تجري اتصالات ناشطة مع لجنة التحقيق الدولية حول اغتيال الحريري»، معربا عن الامل في ان يكون تقريرها «موضوعيا».

وكانت لجنة التحقيق وضعت تقريرين مرحليين اشارت فيهما الى وجود «ادلة متقاطعة» حول تورط اجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية في جريمة اغتيال الحريري في 14 شباط/فبراير 2005 في بيروت والتي سقط فيها ايضا 20 شخصا آخرين، وشكك التقرير ايضا في مسألة التعاون السوري مع التحقيق.

من جهة اخرى، ذكرت صحيفة اسبانية ان واشنطن طلبت توضيحات حول سبب عقد وزير الخارجية الاسباني ميغيل انخيل موراتينوس اجتماعا في دمشق مع نظيره السوري وليد المعلم.

ونقلت صحيفة «البايس» عن «مصادر دبلوماسية» قولها ان السفير الامريكي في مدريد ادواردو اغويري والدبلوماسية الامريكية شيرين طاهر خلي عبرا عن قلقهما من الزيارة التي قام بها مسؤول في حكومة غربية بهذا المستوى الى دمشق. واضافت الصحيفة ان الحكومة الاسبانية ردت بالقول انها «تعارض استراتيجية عزل سورية»

وقالت الصحيفة ان مدريد تعتقد ان «الظروف الحالية تتطلب فتح حوار مع دمشق نظرا لطبيعة وزير خارجيتها الذي برهن خلال وجوده في مدريد كسفير لبلاده على انه معتدل ومهتم جدا بعملية السلام في الشرق الاوسط».

وتابعت الصحيفة نقلا عن المصادر نفسها ان موراتينوس الذي كان ممثل الاتحاد الاوروبي في الشرق الاوسط «لا يمكن ان يفوت فرصة توجيه رسالة واضحة حول استقرار المنطقة» الى وزير خارجية سورية.

توقيف رياض سيف اثناء اعتصام احياء لذكرى احداث القامشلي

السلطات السورية تعتقل مسؤولا في المنظمة العربية لحقوق الانسان

■ دمشق ـ اف ب: اعتقلت قوات الامن السورية امس الاحد المعارض والنائب السوري السابق رياض سيف اضافة الى ناشطين اكراد اثناء اعتصام احياء لذكرى الاحداث الدامية التي وقعت بين اكراد وقوات الامن في القامشلي، شمال البلاد، في اذار/مارس 2004.

وحاول ثلاثة من المتظاهرين تسليم رسالة الى رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري لكن قوات الامن منعتهم وضربتهم واعتقلت خمسة منهم على الاقل، كما افاد المحامي الناشط في مجال حقوق الانسان انور البني.

واضاف البني ان عددا من المتظاهرين اصيبوا بجروح.

واضافة الى رياض سيف، فان الناشطين الاكراد المعتقلين هم اسماعيل محمد (طالب) وزبير عبد الرحمن حيدر واسعد شيخو ورجال تمر مصطفى وينتمون الى الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، كما افادت المنظمة السورية لحقوق الانسان (سواسية) في بيان.

والمنظمة التي اشارت الى سقوط «عدد من الجرحى لم يتسن التأكد من عددهم» في صفوف المتظاهرين، اعربت عن «قلقها الشديد للطريقة العنيفة التي تعاملت بها اجهزة الامن السورية مع التجمع السلمي امام رئاسة مجلس الوزراء في ذكرى احداث القامشلي الاليمة للمطالبة باعادة المفصولين من الجامعة والافراج عن المعتقلين السياسيين»، بحسب البيان.

وعلى صعيد مماثل، اعلنت المنظمة السورية لحقوق الانسان ان السلطات السورية اعتقلت بعد ظهر امس عمار القربي المسؤول الاعلامي في المنظمة العربية لحقوق الانسان.

وقالت المنظمة ان القربي اعتقل في مطار دمشق الدولي عند عودته من جولة في فرنسا والولايات المتحدة.

قائمة الاحزاب العربية المشاركة في الانتخابات الاسرائيلية وبرامجها

عرب 48 يخوضون الانتخابات تحت شعار محاربة تغلغل الاحزاب الصهيونية ورفع نسبة المشاركة

لندن ـ «القدس العربي»:

يشكل فلسطينيو 1948 نحو 20 في المئة من عدد سكان الدولة العبرية، الا ان نسبة من يحق لهم الاقتراع في الانتخابات البرلمانية 28 آذار (مارس) الجاري ، لا تتعدى الـ11 في المئة من مجمل اصحاب حق الاقتراع في اسرائيل وذلك كون أن نصف العرب هم تحت سن الثامنة عشرة فيما تصل نسبة هذه الفئة العمرية لدى اليهود الى 34 في المئة فقط.

هذا الامر يعني انه باستطاعه فلسطينيي الـ1948 أن يوصلوا الى البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) ما بين 13 و14 نائباً. ولكن هذا الأمر يبدو غير ممكن لعوامل عدة أبرزها تشرذم الصوت العربي وانخفاض نسبة المصوتين.

وتخوض الانتخابات ثلاث قوائم عربية، بعد أن فشلت وكالعادة محاولات توحيدها في قائمة تحالف، لكن يمكن القول ان هناك تيارا يدعو للمقاطعة ويمكن اعتباره «قائمة رابعة» وتقف وراءها «أبناء البلد» وبرنامجها اقامة دولة فلسطينية في تخوم «فلسطين التاريخية» يعيش فيها اليهود والعرب، وتلقى «حركة المقاطعة» دعماً غير معلن من قبل الجناح الشمالي في الحركة الاسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح، وهو الجناح الذي انشق قبل اعوام عن الحركة الاسلامية في اسرائيل بعد قرارها خوض الانتخابات البرلمانية عام 1996 واحتجاجاً على خوض الانتخابات البرلمانية، الا ان الشيخ صلاح اعلن انه يمنح أنصار «الجناح الشمالي» حق الخيار بين المقاطعة والتصويت للحركات السياسية والدينية العربية التي تشارك في العملية الانتخابية.

هناك منافس تقليدي «يحارب» على الصوت العربي وفقط يظهر في «شهر المرحبا» (اي شهر الانتخابات كما يطلق عليه) وتتنافس على «الصوت العربي» الا وهي الأحزاب الصهيونية المختلفة، وعلى رأسها «كديما» و«العمل»، حيث كثف اعضاؤها في الاسابيع الأخيرة نشاطهم في أوساط العرب، وهي تشكل خطرا حقيقيا على قوة التمثيل العربي في الكنيست الاسرائيلي، وقضية اخرى تراود قادة الاحزاب العربية هي رفع نسبة الحسم الى اثنين بالمئة ما يعني وجوب ان تحصل كل من القوائم العربية الثلاث على 80 ألف صوت لتمثل في الكنيست الجديد، وتتميز هذه القوائم العربية رغم تفرقها باتفاقها على شعارين أساسيين: رفع نسبة التصويت، وشعار «لا للأحزاب الصهيونية»، مشيرة الى الخطر الكامن في غياب تمثيل عربي وطني في الكنيست، ومذكرة بسياسة التمييز والمجازر التي نفذتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ضد فلسطينيي الـ48، بغض النظر عن هوية الحزب الصهيوني الحاكم. ولفتت الاحزاب العربية الى حقيقة ان النواب العرب من الأحزاب الصهيونية لم يؤثروا في يوم على سياسات إسرائيل، بل كانوا شركاء كاملين في كل ما تعرض له المواطنون العرب من تمييز وحرمان.

أما القوائم العربية الثلاث المتنافسة في الانتخابات فهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي) وشخصيات وطنية، والتجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة العربية الموحدة ـ العربية للتغيير والتي تتكون من «الحركة الاسلامية ـ الجناح الجنوبي» و«الحزب العربي الديمقراطي» و «الحركة العربية للتغيير».

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

عام 1977 اعلن الحزب الشيوعي الاسرائيلي وشخصيات وطنية اخرى، عن اقامة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وحتى ذلك العام كان الحزب الشيوعي بتركيبته اليهودية ـ العربية الخيار الوحيد أمام فلسطينيي الـ48 الذين رفضوا التصويت لأحزاب صهيونية أو لقوائم عربية تابعة لها، وعشيه «يوم الأرض» الذي قتلت فيه الشرطة الاسرائيلية ستة شبان عرب ابان انتفاضة فلسطينيي الـ48 ضد مصادرة ما تبقى من أرض فلسطينية، ليعزز الخيار الوطني للناخب العربي ونجحت الجبهة في انتخابات 1977 ونالت خمسة مقاعد برلمانية مسجلة أفضل انجاز للقوى الوطنية. لكن مع نشوء حركات سياسية عربية جديدة، مثل الحركة التقدمية ثم الحزب العربي الديمقراطي خلال العقدين الاخيرين تراجعت الجبهة بعض الشيء لكنها حافظت على قيادتها للفلسطينيين في الـ48 حتى انتخابات 2003 كقوة سياسية اولى.

وفي الانتخابات القادمة تخوض الجبهة الانتخابات وحدها بعد فض الشراكة مع الحركة العربية للتغيير برئاسة النائب أحمد طيبي. وجاءت مغادرة الطيبي بعد اصرار قيادة الحزب الشيوعي منحه المكان الرابع بدل الثالث الذي خصصته لمرشح يهودي هو الدكتور الشيوعي دوف حنين، على رغم ان «الجبهة» لا تحصل على بضع مئات من أصوات اليهود بعد أن كانت تحظى في السابق بالآلاف، وقد تم اختيار حنين للمكان الثالث (بعد خسارة الامين العام للحزب النائب عصام مخول المنافسة مقابل د. حنا سويد على المكان الثاني). وللحؤول دون حصول شرخ داخل الجبهة وانسحاب الحزب الشيوعي منها الذي اشترط منحه لمرشح يهودي، وتخوض الجبهة الانتخابات الحالية تحت شعار الجبهة ـ «مشروع حياة». وجاء في برنامجها الانتخابي: «نطرح مشروع حياة: ربط النضال الوطني بشكل صحيح بمهمات تحقيق تطلعاتنا المدنية والاجتماعية. ونؤكد توسيع عملنا الجماهيري في القضايا المصيرية: المسكن والأرض، والتخطيط والبيئة، وفرص العمل والرفاه، والتصنيع والتعليم، والثقافة ورفع مستوى الحياة. ونطرح مشروع حياة: تعاون عربي ـ يهودي، تقدمي ـ ديمقراطي مثابر يخدم هدف الجماهير العربية الحقيقي في النهوض وتحطيم القمقم الذي يحاولون زجنا فيه وفي مخاطبة الرأي العام الاسرائيلي واقناعه بعدالة مواقفنا القومية والحياتية والتأثير في اتجاه التغيير وكسب معركة السلام والمساواة والديمقراطية».

ويرأس النائب محمد بركة قائمة الجبهة (وهو مهجر من قرية صفورية).

وفي حديث لـ«القدس العربي» قال بركة: «الشعار الاساسي الذي نرفعه هو ان الجبهة مشروع حياة، ومفهوم ان الانتخابات ليست عرضا اعلاميا او مناكفات بين احزاب وانما هي بالنسبة لنا معركة على وجودنا وحياتنا ومستقبلنا، والجبهة بوصفها القائد التاريخي لمسيرة البقاء والصمود تواصل اداء هذا الدور ولذلك وضعنا شعارا اساسيا مشروع حياة».

ويضيف بركة «من الواضح ان حزب «كديما» حسب استطلاعات الرأي سيشكل الحكومة القادمة، وهذا الحزب يتعمد تجاهل الشريك الفلسطيني ايا كان ويتعمد وضع خطوات احادية الجانب الامر الذي يشكل خطورة على الشعب الفلسطيني ومستقبل قضية السلام، ومن جهة اخرى حزب «كديما» يحمل توجها اقتصاديا ليبراليا متطرفا ويتمثل ذلك في دعم رأس المال الكبير والقضاء على ما تبقى من دولة الرفاة وعسكرة الاقتصاد، الامر الذي ينعكس كارثيا على الطبقات الفقيرة وخاصة العرب منهم، لذلك هناك اهمية بنظرنا لتقوية الجبهة بوصفها الجسم الذي كان السباق بوضع الحل السياسي، وتحمل رسالة اجتماعية وطبقية تستند على العدالة الاجتماعية والمساواة القومية».

انشىء حزب التجمع عام 1996 تحت شعار إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية داخل اسرائيل في تيار قومي عربي يعيد التوازن بين الانتماء الوطني الفلسطيني والانتماء القومي العربي في ظروف المواطنة الاسرائيلية، طارحاً شعار «هوية قومية ـ مواطنة كاملة» وجاء نشوء الحزب ترجمة لمساهمات نظرية ولرؤية سياسية خاصة بالأقلية الفلسطينية أبرزها التي قدمها عزمي بشارة رئيس الحزب.

خاض التجمع معركته الانتخابية الأولى الى الكنيست الاسرائيلي عام 1996 في إطار تحالف مع الجبهة وحقق خمسة مقاعد، أحدها للتجمع ممثلاً بعزمي بشارة، عام 1999 حصل التجمع على مقعدين برلمانيين، بعدما تحالف مع «الحركة العربية للتغيير» برئاسة الدكتور أحمد الطيبي الذي دخل الكنيست، لكن سرعان ما انفك هذا التحالف ليخوض التجمع الانتخابات عام 2003 وحده وحقق انجازاً تمثل بحصوله على ثلاثة مقاعد.

وفي حديث لـ«القدس العربي» قال المرشح الثاني النائب جمال زحالقة: « الشعار المركزي هو صوتوا للاحزاب العربية للتصدي للاحزاب الصهيونية وتقوية التمثيل البرلماني العربي، وبهذا الشعار تستفيد جميع الاحزاب العربية وبضمنها التجمع، ونحن نخوض هذه الانتخابات ببرنامج سياسي واضح يؤكد على الثوابت الوطنية الفلسطينية ويطرح مشروعا متكاملا للمحافظة على الهوية القومية للفلسطينيين داخل اسرائيل، والدفاع عن حقوقهم من خلال التأكيد على المواطنة الكاملة للمواطنين العرب».

ويضيف زحالقة «هذا البرنامج مناهض للصهيونية التي لا يمكن ان تتعايش مع الديمقراطية الحقيقية التي تحملها فكرة المواطنة الكاملة للعرب، فالطابع اليهودي للدولة ينتهي حين تبدأ المواطنة الكاملة للعرب والاعتراف بالحقوق القومية للمواطنين الفلسطينيين داخل اسرائيل، وتطرح افقا ثنائي القومية يتناقض والمشروع الصهيوني».

ويضيف «اننا ندخل المعركة الانتخابية من اجل التعبير عن مواقفنا السياسية والدفاع عن حقوق الناس اليومية والحياتية مثل التشغيل ومحاربة البطالة، ومكافحة الفقر والنهوض بالتعليم العربي من حيث المستوى والمضامين».

ويرى زحالقة ان العرب داخل اسرائيل هم اكثر الناس تضررا بالسياسات الاقتصادية للرأسمالية المتوحشة التي تبنتها الحكومة الاسرائيلية في السنوات الاخيرة مما رفع معدلات البطالة والفقر الى مستويات غير مسبوقة حيث تصل نسبة العرب الفقراء اكثر من 50 بالمئة».

القائمة العربية الموحدة والعربية للتغيير

تتشكل القائمة من تحالف بين «الحركة الإسلامية ـ الشق الجنوبي بقيادة الشيخ إبراهيم صرصور رئيس الحركة الاسلامية و«الحزب الديمقراطي العربي» الممثل في الكنيست بالنائب طلب الصانع منذ عام 1992 و«الحركة العربية للتغيير» برئاسة د.أحمد الطيبي التي انضمت الى التحالف في هذه الانتخابات ومنحت الموقع الثاني ضمن لائحة المرشحين.

د. احمد الطيبي ـ رئيس الحركة العربية للتغيير والمرشح الثاني في القائمة، قال في حديث لـ «القدس العربي»: «الشعار المركزي الذي نطرحه هو ان تحالفنا هو تحالف القوى الوطنية والاسلامية، وان قوتنا بتحالفنا، وكذلك الامر التأكيد على ان هذه قائمة التحالفية الوحيدة التي تخوض الانتخابات في الوسط العربي، وهي مركبة من تحالف ثلاثة احزاب وان هذه القائمة تحمل هموم المواطنين وتفخر بانتمائها وهويتها الوطنية والاسلامية، وتقدم قائمة من الانجازات لاعضاء الكنيست في القائمة قدموها خلال الدورة السابقة للكنيست».

ويضيف د. الطيبي «هناك ثلاثة عوائق امام التمثيل العربي في الكنيست وهي رفع نسبة الحسم من واحد ونصف بالمائة الى اثنين بالمئة وتدني نسبة المشاركة في الانتخابات وتغلغل الاحزاب الصهيونية في الوسط العربي، ولذلك همنا الاساسي رفع نسبة المشاركة في الوسط العربي واقناعهم الخروج الى الصناديق وعدم الجلوس في البيت».

والبرنامج أن «الموحدة ـ العربية للتغيير» تسعى الى تحقيق الهوية الثقافية والحضارية للأقلية القومية الفلسطينية في إسرائيل وتطبيق احترام هذه الهوية من جانب الغالبية اليهودية في إسرائيل، وتحقيق مبدأ الاحترام المتبادل للهويات والقوميات والثقافات المختلفة من خلال حوار الحضارات، ويتطرق البرنامج الى أن السلام المنشود هو الذي يقوم على إحقاق حقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف والمعترف بها من المجتمع الدولي وفقاً للشرعية الدولية.

وتجدر الاشارة الى انه بقرار من مجلس الشورى والمكتب السياسي لحزب الوحدة العربية الاسم السياسي للحركة الاسلامية تم تعيين الشيخ ابراهيم صرصور رئيساً للقائمة خلفا لعبد المالك الدهامشة الذي يمثل الحركة منذ العام 1996.